الحوار الديمقراطى : دليل للممارسين *

عرض كتاب

حنان أبو سكين **

مقدمة

يعد هذا الكتاب بمثابة جهد تعاونى بين أربع مؤسسات هى: "الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى"، فى ضوء الوعى بأهمية الدور الذى تلعبه عمليات الحوار فى تشجيع السلام والتنمية البشرية، والحكم الديمقراطى، وذلك بإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المجتمعية فى محادثات تفضى إلى تغيير إيجابى. وقد برز فهم واسع هو أن الحوار الديمقراطى يتألف من عمليات شاملة للجميع تتميز بالانفتاح والاستدامة والمرونة الكافية مع السياقات المتغيرة، ويمكن استخدامه لتحقيق توافق فى الآراء أو منع نشوب الصراعات، أى أنه مكمل وليس بديلا عن المؤسسات الديمقراطية مثل المجالس التشريعية، والأحزاب السياسية والأجهزة الحكومية.

* Pruitt, Bettye & Thomas, Philip, Democratic Dialogue: A Handbook for Practitioners, Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Canadian International Development Agency, the Organization of American States, United Nations Development Programme, 2011.

** مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٣ .

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول هو إطار نظرى يناقش بعض الأسئلة الأساسية حول الحوار الديمقراطى: لماذا نحتاج إليه ؟ وما المقصود منه تحديدًا؟ وكيف يساهم فى التغيير الإيجابى؟، أما الفصل الثانى فيضع المفاهيم موضع التطبيق حيث يتبع هذا الفصل خطوات مبادرة حوار تتضح حلقاتها بدءا من المحادثات الأولى حول الحاجة للحوار، ومرورا بتصميم عملية الحوار وتنفيذها، وانتهاء بتقييم المتحصلات، بينما يهتم الفصل الثالث بالتطبيقات من خلال طرح ثلاث مبادرات حوار متكاملة الأركان: وهى حوار إقليمى تنظمه منظمة الدول الأمريكية فى جواتيمالا، وحوار قطرى برعاية برنامج الأمم المتحدة فى بريطانيا، ومشروع للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لبناء الديمقراطية فى نيبال، وذلك لتقديم أمثلة ملموسة للقارئ تبين كيف تشكل السياقات والأهداف المعينة والأدوات المستعملة نهج الحوار. وفيما يلى عرض لمحتوى كل فصل من هذه الفصول الثلاثة:

الفصل الأول

يهتم هذا الفصل بتعريف الحوار على أنه عملية تفاعل حقيقى ينصت خلالها البشر إلى بعضهم بعضا بعمق كاف ليتغيروا بفعل ما يتعلمون، ويبذل كل شخص أقصى ما فى وسعه لتفهم اهتمامات الآخر حتى وإن بقيا على اختلافهم، وليس بالضرورة أن يتنازل أى مشارك عن قناعاته، بل يقر كل شخص بقدر كاف من مطالب الآخر الإنسانية المشروعة حتى أنه يتصرف على نحو مختلف تجاه هذا الآخر. من هنا يبرز الفرق بين الحوار وغيره من أنواع المناقشات الأخرى مثل المناظرة، فالحوار يختلف عن المناظرة فى أنه يشجع تنوع الأفكار والآراء ولا يكبتها.

يفترض فى الحوار أن يتخلى كل متحاور عن أفكاره المسبقة، وألا يتعصب لها، بل ينفتح على كل الآراء ويحاول تفهمها واستكشاف ما كان غامضا أو غير واضح عنها. كما أن المناظرة تفترض إجابة واحدة فقط صحيحة وتوظف مواردها

لتأكيدها والدفاع عنها وتضيق الرؤى وتغلق العقول، أما الحوار فيفترض إمكانية إقامة علاقات جديدة.

يختلف الحوار أيضا عن التفاوض، فالتفاوض عملية رسمية يمكنها إنهاء الصراع لكنه لا يمكنه بناء سلام حقيقى بين الشعوب. والعملة المتداولة فى التفاوض هى تحديد المصالح المادية وتحقيقها من خلال ترتيبات معينة تحظى باتفاق مشترك، أما ناتج الحوار فهو خلق إنسان جديد وقدرات سياسية على حل المشكلات، بمعنى آخر التفاوض يتعامل مع سلع أو حقوق يمكن تقسيمها أو تحديدها بصورة ملموسة، أما الحوار فقد يغير العلاقات على نحو يخلق أسسًا جديدة للاحترام المتبادل والتعاون.

يشير الكتاب إلى أن الحوار الديمقراطى مفهوم واسع الاستعمال فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، حيث ركزت مجموعة واسعة من الحوارات على تعزيز الحكم الديمقراطى، وثمة ثلاثة معايير أساسية للتفرقة بين الحوار الديمقراطى والأنواع الأخرى وهى:

الغرض: التصدى للمشكلات الاجتماعية المعقدة التى لا تتصدى لها المؤسسات القائمة بشكل ملائم.

المشاركون: نموذج مصغرمن النظام الذى يخلق المشكلة، ويكونوا جزءًا من الحل.

العمليـة: حوار مفتوح وشامل لكل القطاعات، بما يتيح بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى اتفاق ملموس.

وبصفة عامة يجب أن تتسم عمليات الحوار بشمول كل الأطراف المشاركة فيه، ويتحقق ذلك بأن يتخذ منظمو الحوار خطوات لتخفيف آثار الاختلافات بين المشاركين وتهيئة المناخ بخلق فرص عادلة لهم، والملكية المشتركة من خلال إحساس المشاركين بأن هذا موضوع يهمهم جميعا، وانفتاح المشاركين أنفسهم للسماع وإمعان التفكير فيما يقوله الآخرون ومحاولة فهم الآخر بصدق بدلاً من رد الفعل السلبى تجاهه، وإظهار الاحترام والقدرة على التغير، وامتلاك الشجاعة للاعتراف

بالاختلافات. وتشمل ديناميكية التغيير الجوهرية فى عمليات الحوار القدرة على اكتساب الناس منظورًا جديدًا لأفكارهم، والطريقة التى يتشكل بها إدراكهم للواقع.

الفصل الثانى

يقدم هذا الفصل نصائح وخبرات عملية اكتسبها من قلب الميدان أشخاص يستخدمون الحوار فى بلدان شتى، وهو لا يقرر أسلوبًا معينًا ولا وصفة خاصة للحوار الناجح، بل يعمل على إيجاز العناصر المطلوبة، ويقدم مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات والاقتراحات، ويتعين على كل ممارس صياغة نهج معين بناء على سياق الحوار وغرضه. ويلقى هذا الفصل أيضا الضوء على ممارسى الحوار، وهم الأشخاص المنخرطون أو يحتمل انخراطهم فى عمل حوارى، وعليهم التفكير فى مجموعة من الأسئلة قبل بدء الحوار مثل: من الداعى إلى الحوار ولماذا (ويراعى فى ذلك الأسباب الصريحة والضمنية)؟ ما صلاحيات الداعين للحوار وما مستوى تأثيرهم؟، ما المحاولات السابقة التى جرت للتعامل مع هذه القضية ؟ لماذا الآن ؟ وما الذى حدث من تغير فى سياق الأحداث أدى إلى الحاجة للحوار؟. وفى ضوء هذه الأسئلة يستطيع الممارسون للحوار ومؤسساتهم أن يقرروا إلى أى مدى التوقيت ملائم للحوار. فقد يكون مستوى العنف مرتفعًا مما يتعذر معه الإحساس بالأمان الفعلى بالنسبة للمشاركين فى الحوار. ويؤكد محتوى هذا الفصل أهمية المشاركة والتأييد الحكومى للحوار.

يشتمل هذا الفصل أيضا على تحديد مجموعة من المهام التى ينبغى أن يقوم بها الممارس للحوار ومنها: الاستكشاف على نطاق أوسع وأعمق حتى يتسنى له فهم القضية من بين مجموعة متنوعة من وجهات النظر، وتحديد أبعاد التحديات بشكل أدق بحيث يتمكن الممارس من تكوين فكرة عن تاريخ المشكلة، وتحرى الموضوع من زوايا مختلفة. ويطرح الكتاب مجموعة من الشروط الأساسية للحوار الفعال بناء على الخبرات المكتسبة من بعثات بناء السلام، وهى التواصل بغض النظر عن نوع الحوار الذى يقع عليه الاختيار. وتعد القدرة على الاستماع والاشتراك فى خلق فهم أوسع

للقضايا ومصالح كل طرف فضلاً عن تعزيز العلاقات بين الأشخاص والمؤسسات ملمحًا شديد الأهمية؛ وسيتوقف نجاح عملية الحوار أو فشلها على جودة الحوار والتواصل بين الجهات الفاعلة، وعلى توافر الإرادة السياسية وتعزيز الهياكل القانونية والعمليات المؤسسية وتدفق المعلومات، وإمكانية عادلة ومتكافئة للوصول للمعلومات الموثوقة، والتدريب والتثقيف، وتوافر الموارد المالية.

ورغم أهمية الحوار لاستيعاب المشكلات والسعى لحلها فإنه قد توجد ظروف معينة فى ظلها لا يُنصح بإجراء الحوار، وفى هذا السياق تشير الدراسة إلى حالات الاختلال الشديد فى القوة وإمكانية سيطرة الجماعة الأقوى، أو تغلب العنف والكراهية وسوء الظن على إرادة إيجاد أرضية مشتركة، أو ضعف تنظيم الجماعات والقطاعات الرئيسة المشاركة أو عدم نية المشاركين فى التوصل لاتفاق. وعلى الجانب الآخر لابد من توافر مجموعة شروط فى الجهات الداعية للحوار وهى: التمتع بالاحترام والمصداقية، أن تكون كيانًا شرعيًا، والحيادية، والنزاهة والرغبة فى القيام بالحوار بشفافية، وأن تكون مؤهلة ولديها سلطة أو مرجعية أخلاقية.

ويمثل الاستقطاب تحديا لإجراء الحوار، ويمكن التعامل معه من خلال التحدث مع كل طرف على انفراد قبل الحوار من أجل خلق أجندة وتحديد أولوية القضايا وخلق الثقة، وتنظيم مجموعة من الاجتماعات غير الرسمية بين الأطراف التى ترغب فى ذلك، وإشراك الصحافة أثناء الأزمة أو يرجأ ذلك إلى الوقت الذى يشعر فيه المشاركون بالارتياح.

الفصل الثالث

يقدم هذا الفصل مجموعة من دراسات الحالة لتوضيح جوانب محددة فى مفاهيم الحوار وممارسته، وعلى سبيل المثال يستعرض تجربة الحوار حول التعايش السلمى فى جواتيمالا، حيث تمت مناشدة منظمة الدول الأمريكية لتقديم المساعدة فى الجهود المبذولة لحل أحد النزاعات فى منطقة "سان ماتيو إكستاتان" التى تشهد انقسامات عميقة بسبب الخصومات التى خلفتها الحرب الأهلية التى استمرت ٣٦ عاما، وقد

انخرط كل من القرويين وسكان المناطق الحضرية فى معارك من أجل السيطرة السياسية على الحكومة الإقليمية. وهذه المدينة لم يتوافر أى تعداد رسمى لسكانها نظرًا لعدم قيد المواليد والوفيات بانتظام، وتم حرق السجل المدنى أثناء الحرب الأهلية، وكان من المعتقد أن الحوار يستطيع التصدى للضغوط التى عاناها السكان من جراء عدم الاهتمام بمشكلة الفقر وغياب التنمية، والمعاناة بسبب الصراع المسلح. وعلى المدى القريب كان الحوار من أفضل البدائل لتخفيف التوترات، وتجنب التصعيد بين أطراف الصراع، وبالإضافة إلى تنفيذ الاتفاقات التى توصل إليها الأطراف كانت هناك حاجة لبذل جهود إنمائية متواصلة لمواجهة مسببات الصراع، وعلى المدى الطويل سعى الحوار إلى إقامة علاقات قوية ومثمرة بين الزعماء فى المجتمعين الريفى والحضرى.

وتكونت مجموعة تيسير الحوار رسميًا من خمسة كيانات حكومية، وهى اللجنة التنسيقية للسياسات الرئاسية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، وأمانة التحليل الاستراتيجى، وأمانة السلام، واللجنة الرئاسية لحل نزاعات الأراضى، وأمانة التنسيق التنفيذى لشئون الرئاسة، وبالإضافة إلى ذلك عملت المنظمات الحكومية وإبراشيات الكنيسة الكاثوليكية كمراقبين وهو الأسلوب الذى قرره وقبله الطرفان، وكانت وسائل الإعلام حاضرة أيضا، وتم تعيين متحدثين رسميين عن كل جانب، لشرح التقدم المتحقق فى الحوار، ووضع المنظمون أجندة القضايا واشتملت على ثلاثة موضوعات هى: متطلبات التعايش السلمى، وتدعيم البلدية وتوفير الخدمات، والإجراءات التى يجب اتخاذها فى البلدة. وأقر المشاركون فى الحوار الأجندة، وساعد الميسرون فى تنظيم المناقشات مما جعل المشاركين أكثر قدرة على تحديد المصالح المشتركة، واختيار الحلول التى تلبى مصالح الطرفين. واتفق المشاركون على تنظيم قواعد للحوار وهى: الاحترام المتبادل، واستخدام الأشكال المناسبة للتواصل والسلوك. واتفق الطرفان على أنه فى حالة انتهاك القواعد، يحق لميسرى الحوار الإصرار على الالتزام بها، ويكون الإجماع هو طريقة اتخاذ القرار.

ونتيجة احترام المشاركين للقواعد تمكنوا من التغلب على سوء الظن المتبادل وفتح قنوات للاتصال وتوفير بيئة آمنة لتبادل وجهات النظر، وتحولت العملية إلى حوار حقيقى، بعد تجاوز مرحلة المفاوضات التى سبقت الإعداد للحوار، وتمكن الطرفان من تبادل ما مر بكل منهما من آلام ومعاناة من جراء الحرب الأهلية وتحدثا عن الآثار الضارة للصراع على حياتهما ومجتمعهما المحلى. وقد أدت المشاركة فى تلك البيئة المنفتحة إلى الالتزام بإعداد اتفاق للتعايش السلمى، حيث اعترف كل طرف بما سببت له الحرب من معاناة. وتم إنجاز اتفاق التعايش السلمى، وبموجبه تم حظر توجيه اتهامات شخصية، واستخدام عبارات عدائية أو لهجة هجائية، وسمح الاتفاق أيضًا بحرية الحركة بين المجتمعين الحضرى والريفى، ففى إحدى مراحل الصراع قامت المجتمعات المحلية بفرض رسوم على الأشخاص المتنقلين بين المنطقتين، وكانت هذه الاتفاقية أساسًا لما تلاها من اتفاقات.

يخلص الكتاب إلى أن عملية الحوار، ولاسيما تلك التى تتناول مجموعة واسعة ومعقدة من القضايا الوطنية، تطرح الكثير من الأفكار القيمة وهى بمثابة مُدخلات للعملية لإحاطة المشاركين علمًا، وتمثل معرفة مشتركة إن لم تكن أجندات عمل للمشاركين من الأفراد والمنظمات، وبافتراض أن المجتمع الأفضل اطلاعًا يمكنه أن يختار بشكل أيسر أنسب الخيارات المتعلقة بمستقبله فإنه من الضرورى أن يتوفر لعملية ال حوار سياسة نشر جيدة التنظيم من أجل إتاحة المعلومات ليتسنى لدوائر أوسع من الأفراد وأصحاب المصلحة المشاركة فى المناقشات.